

Distr.: General
31 August 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 25 آب/أغسطس 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أشرف بأن أكتب إليكم بشأن تمويل المحكمة الخاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون.

تنص المادة 3 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصرف الأعمال المتبقية لسيراليون على أن "تُخصم المصروفات التي تتكبدها محكمة تصرف الأعمال المتبقية من التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي. ويجوز للطرفين وللجنة الرقابة دراسة الوسائل البديلة لتوفير التمويل للمحكمة". وقد أفادت لجنة الرقابة بالمحكمة بأن المحكمة ستستفد تمويلها في نهاية عام 2020، وبأنه ليس من المتوقع تحصيل ما يكفي من التبرعات لتمويل عمليات المحكمة بعد عام 2020، رغم أن جهود جمع الأموال ستتواصل.

وقد أنشئت محكمة تصرف الأعمال المتبقية عملاً بولاية صادرة عن مجلس الأمن، وهي ما فتئت منذ 1 كانون الثاني/يناير 2014 تضطلع بالمهام المتبقية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وتشمل هذه المهام الإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الخاصة، وتوفير الحماية والدعم للشهود والضحايا؛ وحفظ وإدارة محفوظات المحكمة الخاصة؛ والرد على طلبات هيئات الادعاء الوطنية بالحصول على الأدلة؛ والرد على الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية فيما يتصل بمطالبات الحصول على تعويضات؛ وإعادة النظر في أحكام الإدانة والبراءة؛ وإجراء الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة؛ وتوفير محامي الدفاع والمعونة القضائية من أجل إقامة الدعاوى أمام محكمة تصرف الأعمال المتبقية؛ ومنع المحاكمة مرتين على الجرم ذاته.

ومحكمة تصرف الأعمال المتبقية هي مؤسسة خفيفة الموارد تعمل بعدد قليل من الموظفين. ورئيس قلم المحكمة هو الوحيد من بين كبار الموظفين الذي يعمل على أساس التفرغ، فيما يتقاضى القضاة والمدعي العام ووكيل الدفاع الرئيسي أجورهم بما يتناسب مع العمل المنجز فعلاً.

وللاستمرار في تقليص التكاليف إلى أدنى حد ممكن، يشترك مكتب محكمة تصرف الأعمال المتبقية في لاهاي في المكاتب مع الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وهو يتلقى منها الدعم الإداري على أساس استرداد التكاليف.

وعملاً بأحكام قرار الجمعية العامة 263/74 الصادر في 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، وعلى الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، واصل كبار مسؤولي المحكمة



جمع التبرعات في عام 2020 من أجل توسيع قاعدة المانحين للمحكمة. وعلاوة على ذلك، قمتُ في أيار/مايو 2020 بتوجيه رسالة إلى جميع الدول الأعضاء ملتماً بتقديم تبرعات إلى المحكمة. ولم ترد أي تبرعات حتى الآن، ولكن كان هناك في عام 2020 تعهد بتقديم تبرع بمبلغ 10 000 يورو، وأنا ممتن لذلك. ولم ترد أي مساهمات أو تقطع أي تعهدات لميزانية المحكمة بالنسبة للعام 2021.

وُساعد محكمة تصريف الأعمال المتبقية على تثبيت حكم القانون وتعزيز إسهام المحكمة الخاصة لسيراليون في إحلال السلام والأمن داخل سيراليون وفي المنطقة. ولن يكون بوسع محكمة تصريف الأعمال المتبقية، إذا لم تتمكن من الحصول على الأموال الكافية، أن تفي بمقتضيات الولاية الهامة الموكلة إليها. لذلك، فإن فشلها من شأنه أن ينتقص من ميراث المحكمة الخاصة لسيراليون ويقوّض بشدّة الإنجازات التي تحقّقت في سبيل بلوغ المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة التي ارتُكبت في سيراليون.

وفي ضوء ما تقدّم، أعتزمُ مجدداً في هذه السّنة أن أقترح على الجمعية العامة تغطية تكاليف محكمة تصريف الأعمال المتبقية لعام 2021 من خلال إعانة تُخصّص ضمن إطار الميزانية البرنامجية المقرّرة. وستكون هذه الإعانة بمثابة تدبير مؤقت لمعالجة الحالة المالية الراهنة. وسأواصلُ السعي إلى تحصيل تبرعات إضافية للمحكمة، والعمل بالتنسيق معها على تحديد الفرص الممكنة لتحقيق المزيد من أوجه الكفاءة والوفورات.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على مضمون هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش